

## العروة الوثقى

( 11 ) [ 8 ] مسألة 8 : التقليد هو الالتزام بالعمل ( 7 ) بقول مجتهد معين ( 8 ) ، وإن لم يعمل بعد ، بل ولو لم يأخذ فتواه فإذا أخذ رسالته والتزم بالعمل بما فيها كفى في تحقق التقليد. [ 9 ] مسألة 9 : الأقوى جواز البقاء ( 9 ) على تقليد الميت ، ولا يجوز تقليد الميت ابتداء. [ 10 ] مسألة 10 : إذا عدل عن الميت إلى الحي لا يجوز له العود إلى الميت ( 10 ) . [ 11 ] مسألة 11 : لا يجوز العدول عن الحي إلى الحي ( 11 ) إلا إذا كان الثاني أعلم. [ 12 ] مسألة 12 : يجب تقليد الأعلّم مع الإمكان على الأحوط ( 12 ) ، \_\_\_\_\_ ( 7 ) ( هو الالتزام بالعمل ) : لا تبعد كفاية ما ذكره ( قدّه ) في مسألة البقاء ، وأما الحكم بالاجتزاء فيعتبر فيه العمل مطابقاً مع فتوى المجتهد الذي يكون قوله حجة في حقه فعلاً مع احراز مطابقته لها ولا يعتبر فيه الاستناد ، نعم عدم جواز العدول من الحي إلى الميت الآتي في المسألة ( 10 ) يختص بقرص التقليد بمعنى العمل أسناداً إلى فتوى المجتهد. ( 8 ) ( مجتهد معين ) : لا يعتبر التعيين فيما توافق فيه أنظار المجتهدين. ( 9 ) ( جواز البقاء ) : بمعنى أن موته لا يوجب خللاً في حجية فتواه بالنسبة إلى من قلده سابقاً ، فلا ينافي وجوب البقاء على تقليده لتعيينه على تقدير حياته ولا وجوب العدول عنه فيما إذا صار الحي أفضل منه ، وغيرهما من الأحكام الثابتة لصور دوران الأمر بين تقليد مجتهدين التي سيأتي بيانها. ( 10 ) ( العود إلى الميت ) : إطلاقه محل نظر كما يعلم مما سيأتي في التعليق على المسألة ( 61 ) . ( 11 ) ( عن الحي إلى الحي ) : بل يجوز فيما لم يعلم الاختلاف بينهما تفصيلاً أو إجمالاً حتى من الأعلّم إلى غيره وأما معه فلا بدّ من الرجوع وسيأتي حكم صورة التساوي في المسألة ( 13 ) . ( 12 ) ( الامكان على الاحوط ) : بل على الأقوى فيما إذا علم - ولو إجمالاً - بالمخالفة بينهما =